التي من شأنهـا ان تحلّ معظم قضايا ومعضلات تنمية تلك المناطق، مع شيء من الحكمة وروح التسامح لدى الاطراف المتنازعة.

ولن ننسى، هنا، الاشارة الى ان هذا السيناريو اكتسب طابع النموذج الكلي للتنبؤ حول «قابلية النمـو»؛ وهـذا، في رأينا، أمر مختلف عمّا نعنيه باستشراف المستقبل الاقتصادي، لأنه عبارة عن سيناريو واسع النطاق (macro framework)، ولا يمكن اعتباره خطة طويلة الامد، بالمعنى الدقيق. وربما نذهب الى ان معدل حسم المستقبل (the discount rate of the Future) هو أعلى لدى جيروم فريد من نظرائه. أضف الى ذلك، أن اتجاه الحاجات الاساسية الذي نتصوره، يحتوي على احتياجات لامادية (non-material)، والتي تتضمن الحاجة الى تقرير المصير، والاعتماد على الذات، والحرية في اتخاذ القرارات السياسية، والاقتصادية، والهوية القومية الحضارية المميزة، وايجاد حس هادف للحياة والعمل.

أما جوزيف ويلر، فقد استلهم، في بحثه عن حل لمشكلة وجود دولتين (اسرائيلية وفلسطينية)، خبرة المجموعة الاوروبية كاطار اقليمي للتفاعل الاقتصادي[٧]. وعلى الرغم من اعترافه، دائماً، في سطور الفصل الثالث، بوجود خروق لا يستهان بها، بين التجربة الاوروبية وتجربة الشرق الاوسط، الا انه يرى ان ذلك لا يمنع، بحال، عن محاولة رسم سيناريو مستقبلي للدولة الفلسطينية، مستوحى من التجربة الاوروبية[٨]. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يبدأ المؤلف فصله الاخير تحت عنوان «اسرائيل ـ فلسـطين؛ الخيار فوق القومي»، بالاعلان الصريح عن غاية نموذجه المقترح، ألا وهو انه «يفيد كنموذج لاطار يكون فيه التعايش بين اسرائيل وفلسطين مقبولاً من الطرفين»[٩]. وتتلخص عناصر هذا النموذج في الآتي: يساعد الاطار فوق القومي الذي يجمع بين اسرائيل وفلسطين في التغلب على مشاكل الوضع المترتب على وجود دولتين: اتفاقهما على معاهدة تضم طائفة واسعة من المشروعات المشتركة على مستوى التعاون بين الحكومات وعلى المستوى فوق القومي؛ توقع حدوث تفاعلات اجتماعية بعد استكمال البنى الاقتصادية اللازمة؛ مرونة اطار التعاون بحيث يسمح، في مرحلة لاحقة، بضم بلدان عربية أخرى اليه؛ هدف الاطار هو انهاء التفكير في الحرب، بل جعلها مستحيلة؛ تدعيم رخاء الشعوب المعنية.

وعلى أساس هذه المعطيات والاعتبارات والتشخيصات، يخلص ويلر الى ان ما يعطي السلام مضمونه الحقيقي هو «درجة واسعة من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وروابط تجارية ومالية وثقافية فيما بين المواطنين وفيما بين الحكومات، على حد سواء». وبتعبير آخر، يرى أن «الانسحاب الاسرائيلي، والتطور التدريجي البطيء لاقتصاديات الدولة الفلسطينية، سوف يتمّ استكماله بعملية التطبيع»، ولكنه، من ناحية أخرى، لا يجعل الانسحاب الاسرائيلي الناجز شرطاً مسبقاً، وانما يقول بالتزامن بين الانسحاب التدريجي وبين التطور التدريجي للكيان فوق القومي؛ كما انه لا يقول بازالة المستـوطنات، وانما ببقائها تحت «السيادة الفلسطينية»، مع توفير الحماية لسكانها بمواد قانونية «فوق قومية».

وأخـيراً، لم تفت ويلر الاشارة الى ان الاعتبارات والمقترحات السابقة، قد تدفع، أو تقيد من، احتمالات نجاح الكيان فوق القومي بين فلسطين واسرائيل؛ ولعل أهمها: ان التراجع عن التجربة، بعد قطع اشواط ملموسة، من شأنه اثارة توترات سياسية خطيرة، ولكن بمقدار ما ينال من «التطبيع»، يمكن استغـلال المعـونـات التي تحصـل عليها الاردن واسرائيل و م.ت.ف. لتمويل التجربة منذ